أشاد باستضافة البحرين القمة المقبلة.. وبوقوف دول المجلس إلى جانب البحرين

د. فخرو: البيان الختامي للقمة أكد أن مسيرة المجلس في الطريق الصحيح

أعربت غرفة تجارة وصناعة البحرين عن اعتزازها العميق باستضافة مملكة البحرين القمة المقبلة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشيدة بالنتائج الإيجابية التي توصلت إليها قمة الرياض وخاصة تلك المتعلقة بالدعوة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد لتشكل دول المجلس كياناً واحداً يحقق الخير ويدفع الشر استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس ومواجهة التحديات التي تواجهها، كما ثمّنت الغرفة عبر تصريح لرئيسها الدكتور عصام عبدالله فخرو ما أكده البيان الختامي للقمة الخليجية من وقوف جميع دول المجلس وتأييدها الكامل والتام والدائم لمملكة البحرين وقيادتها الرشيدة في كل الإجراءات التي تتخذها لضمان الحفاظ على الوحدة الوطنية والإصلاح والتنمية والتطوير وسلامة المملكة وأمنها واستقرارها ومواجهة أية تحديات أو تهديدات تتعرض لها.

كما أثنى الدكتور عصام فخرو على دعوة البيان الختامي للقمة إلى تسريع مسيرة التطوير والإصلاح الشامل داخل دول المجلس بما يحقق المزيد من المشاركة لجميع المواطنين والمواطنات ويفتح آفاق المستقبل الرحب مع الحفاظ على الأمن والاستقرار وتماسك النسيج الوطني والرفاه الاجتماعي، وكذلك السعي الحثيث نحو تحسين الجبهة الداخلية وترسيخ الوحدة الوطنية استنادا إلى المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات أمام القانون وفي الحقوق والواجبات والتصدي للمحاولات الخارجية من جهات مأزومة تحاول تصدير أزماتها الداخلية عبر إثارة الفتنة والانقسام والتحريض الطائفي والمذهبي، والعمل الجاد لتحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتجاوز العوائق التي تعترض مسيرة الانجاز للاتحاد الجمركي والوحدة النقدية والسوق المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطوير التعاون الدفاعي والأمني بما يكفل التصدي بسرعة وفعالية بشكل جماعي وموحد لأيه مخاطر أو طوارئ، وتفعيل دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لخدمة القضايا الوطنية والعربية والإسلامية والتواصل الجماعي الموحد مع جميع القوى الإقليمية والدولية وصون المصالح المشتركة لدول المجلس في المحافل الدولية كافة، وتعميق الانتماء المشترك لشباب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحسين هويته وحماية مكتسباته عبر تكثيف التواصل والتعاون والتقارب بينهم وتوظيف الأنشطة التعليمية والإعلامية والثقافية والرياضية والكشفية لخدمة هذا الهدف.

وأكد رئيس الغرفة أن الوقت قد حان لتحقيق نقلة نوعية باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى في مسار العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة فيما يخص تفعيل مبدأ المواطنة الاقتصادية، وقال إن مرحلة التحديات التي تمر بها المنطقة تتطلب الاتجاه فعلياً إلى تفعيل هذه المواطنة وإزالة كل القيود التي مازالت تقف حجر عثرة أمام تحقيق هذا الهدف الطموح بما يتيح للمواطنين في هذه الدول التنقل والإقامة ومزاولة كل الأنشطة التجارية والاقتصادية والمهنية من دون تمييز أو استثناء مما يؤدي إلى زيادة التلاحم بينهم وتعزيز مصالحهم المشتركة في إطار سوق خليجية مشتركة تكون قائمة فعلياً على أرض الواقع، مشيداً بقرار القمة الخليجية اعتماد الهوية الشخصية إثبات هوية لمواطني دول المجلس في القطاعين العام والخاص في جميع الدول الأعضاء، واعتماد القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم، السندات والصكوك، وحدات صناديق الاستثمار) في الأسواق المالية بدول المجلس، وقال إن هذه القرارات هي الطريق الصحيح تجاه تفعيل مبدأ المواطنة الخليجية.

مشيراً إلى أنه على قناعة بأن مسيرة المجلس مسيرة مستمرة ومتواصلة، وأن إنجاز كل حلقة فيها يمهد ويقود إلى الحلقة التالية في عملية التكامل وبناء البيت الاقتصادي الخليجي، مشيراً إلى أن البيئة الإقليمية والعالمية التي تموج بالتفاعلات والمتغيرات تستوجب تسريع خطوات التكامل والوحدة الاقتصادية وتذليل المعوقات التي تواجهنا في هذا المجال للانتقال بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك إلى المرحلة النوعية المطلوبة التي تفرضها مقتضيات الواقع والمصلحة المشتركة، وخاصة مع وجود إرادة سياسة مشتركة تدعم وتدفع نحو هذا الاتجاه، معرباً عن تطلعه إلى أن تحقق القمة المقبلة في مملكة البحرين خطوة كبيرة في هذا الصدد.

○ د. عصام فخرو.

وأضاف الدكتور عصام فخرو أن دول مجلس التعاون الخليجي التي قطعت شوطاً في مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وأقامت السوق الخليجية المشتركة بات عليها، وخاصة في هذه المرحلة التي نشهد فيها تقلبات متسارعة تعصف بالعالم، أن تمضي نحو عمل نوعي تتجاوز به كل المعوقات والإعاقات التي حالت حتى الآن دون تحقيق المواطنة الاقتصادية بكل أبعادها والتي ينشدها أبناء المنطقة الذين مازالوا يتطلعون إلى وحدة اقتصادية قائمة على أساس راسخ ومتين تكون امتداداً للعمق العربي.

كما أكد رئيس الغرفة هدف الأمن والاستقرار وقال إنه لا يمكن لأي تنمية أو نمو اقتصادي أن يتحقق من دون تحقيق هذا الهدف، مشيداً في هذا الصدد بالرؤية التي عرضها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين، في كلمته السامية بمناسبة عيد جلوسه الميمون والعيد الوطني المجيد، حينما شدد على أنّ مملكة البحرين ستبقى بلد القانون والمؤسسات، وبلداً للحرية والتعايش السمح بين مختلف الأديان والأفكار والثقافات، وتأكيد جلالته أن الانفتاح سيبقى بإذن الله السمة الأساسية لشعبنا ومؤسساتنا، وسنعمل جميعا على الحفاظ عليه عن طريق تأكيد التعددية في كل مجالات الحياة العامة، وإننا على ثقة بأن الأيام المقبلة ستعكس الصورة الحقيقية الصحيحة للأوضاع في بلادنا، حيث لا يصح إلا الصحيح.

توقع هبوط متوسط سعر برنت إلى ١٠٥ دولارات في ٢٠١٢ من ١١١ دولارا في ٢٠١١

لندن – رويترز: أظهر استطلاع أجرته رويترز أنه من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت ١٠٥ دولارات للبرميل العام المقبل منخفضا من مستوى قياسي مرتفع قرب ١١١ دولارا هذا العام.

وخفض ربع المحللين توقعاتهم مقارنة مع استطلاع مماثل قبل شهر بسبب مخاوف من تداعيات أزمة ديون منطقة اليورو على النمو الاقتصادي، لكن المشاركين في الاستطلاع قالوا انهم يعتقدون أن أسعار النفط ستظل مرتفعة نتيجة مخاوف بشأن الامدادات من العراق وكازاخستان واحتمال تراجع الصادرات الايرانية بسبب تشديد العقوبات الغربية. وتستمد الاسعار دعما أيضا من انخفاض المخزونات وقوة الطلب على وقود الديزل.

وقال ديفيد ويتش من «جيه.بي.سي انرجي» للاستشارات في فيينا «نتوقع أن ينال ركود طفيف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العام المقبل من الطلب وبالتالي الاسعار».

وأضاف «رغم ذلك من المحتمل بالتأكيد صعود أسعار النفط في ضوء الاجواء السياسية التي مازالت مضطربة».

ومن بين العوامل النزولية التي تواجهها أسعار النفط أزمة الديون الاوروبية وعودة انتاج الخام الليبي وضعف الطلب العالمي على البنزين والنفتا.

وخلص الاستطلاع الشهري، الذي شمل ٣٢ محللا ومستشارا، إلى أنه من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت ١٠٥,٢٠ دولارات للبرميل في ٢٠١٢ انخفاضا من ١١٠,٩٠ دولارات للبرميل منذ بداية ٢٠١١ حتى الان. والمتوسط الجديد أقل بواقع ١,٨٠ دولار عن المستوى المتوقع في استطلاع نوفمبر البالغ ١٠٧ دولارات للبرميل. وتجاوز برنت ١٠٧ دولارات بقليل يوم الاربعاء.

واظهر الاستطلاع أن من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر الخام الامريكي الخفيف ٩٧ دولارا للبرميل في ٢٠١٢ ارتفاعا من ٩٦,٥٠ دولارا في استطلاع الشهر الماضي. وبلغ متوسط سعر الخام الامريكي الخفيف ٩٤,٩٠ دولارا للبرميل منذ بداية ٢٠١١ حتى الان.

«ديلويت» تنظم ندوة لكبار المسؤولين في قطاع التمويل الإسلامي

بدعم من مركز «ديلويت الشرق الأوسط» لاستشارات التمويل الإسلامية، اجتمع كبار المسؤولين في مجال التمويل الإسلامي في ندوة في البحرين. وانضم إلى خبراء «ديلويت» عدد من الهيئات التشريعية، وقادة مجلس خدمات التمويل الإسلامي الذي يصدر معايير أفضل الممارسات لهذا القطاع، والمؤسسات المهنية المتخصصة، والمصرفيون التنفيذيون في المصارف الإسلامية، بهدف التركيز على مواضيع إدارة المخاطر وتنظيم المؤسسات التي توفر خدمات التمويل الإسلامية، بالإضافة إلى الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية. جرى الحدث يوم ١٣ ديسمبر في المنامة، وقد شارك في تنظيمه مجلس الخدمات المالية الإسلامي ومصرف البحرين المركزي.

وفي هذا الإطار، قال مدير «مركز ديلويت الشرق الأوسط لاستشارات التمويل الإسلامية» الدكتور حاتم الطاهر «إن هذه الندوة تؤكد التزام ديلويت بالعمل على تأصيل أفضل الممارسات في التمويل الإسلامي وفي الاستثمار في رأس المال البشري عبر تبادل المعرفة مع المشاركين». وأضاف «من أهم النتائج التي سجلها استبيان لمركز ديلويت الشرق الاوسط لاستشارات التمويل الاسلامي نظم في يوليو الماضي، هو أن ٧١٪ من المشاركين يطبقون المبادئ الارشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية».

حضر الندوة أكثر من ٥٠ مشاركاً من البحرين وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا والاردن والسودان وتركيا، وقد تخللّها مداخلات قام بها تسعة متحدثين من الهيئات التشريعية لكل من البحرين وتركيا وسنغافورة، تشاركوا الآراء حول أهمية موضوع إدارة المخاطر في التمويل الإسلامي والدروس المستخلصة من الأزمة المالية.

وأضاف الطاهر أن «بناء الكفاءات، والإطار التنظيمي المناسب، والممارسات الرائدة في مجال إدارة المخاطر، كلها احتياجات حتمية لرفاه وتطور التمويل الإسلامي. وتعود مسؤولية نشر أفضل الممارسات في هذا المجال إلى الهيئات التشريعية والرقابية والممارسين. ومن شأن مثل هذه الندوات أن تضطلع بدور أساسي في تعزيز أفضل الممارسات في المستقبل».

بوفد ضم عددًا من أعضاء مجلس الإدارة

«الغرفة» تشارك في منتدى «استثمر في عُمان» واجتماعات اتحاد الغرف الخليجية

شاركت غرفة تجارة وصناعة البحرين في منتدى (استثمر في سلطنة عمان ٢٠١١) الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة عمان واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، وقد ضم وفد الغرفة النائب الثاني للرئيس عبدالحميد الكوهجي، وعضوي مجلس الإدارة حسن كمال وخلف حجير، واستهدف المنتدى طرح أهم الفرص الاستثمارية في السلطنة، والرؤية الاقتصادية للقطاع الخاص حول التحديات التي تواجه دول المجلس ضمن الظروف الراهنة، كما بحث ضمن محاوره الرئيسية المناطق الاستثمارية ودورها في تعزيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والفرص الاستثمارية في عُمان، ودور المؤسسات الإقليمية في تعزيز الاستثمار في السلطنة.

وقد أتاحت مشاركة وفد الغرفة فرصة للتعرف على مستجدات العمل الاستثماري في السلطنة والتوجهات الحالية والمستقبلية في إطار الجهود المبذولة لاستقطاب وجذب الاستثمارات في مختلف القطاعات بالإضافة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في الوقت الراهن للاستثمار في السلطنة، وأيضا فرصة إيجاد شركاء محتملين للاستثمار المشترك بين قطاعات الأعمال البحرينية ونظيرتها العمانية.

كما شارك وفد الغرفة في أعمال اجتماع الدورة الـ ٣٩ لمجلس إدارة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الذي استضافته سلطنة عمان برئاسة الشيخ صالح بن عبدالله كامل رئيس الاتحاد، وبحضور رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الاتحادات والغرف التجارية والصناعية الخليجية، وقد بحث الاجتماع جملة من الموضوعات ذات العلاقة بتطوير التعاون بين الغرف الخليجية والرقى بأدوارها في مجال خدمة القطاع الخاص الخليجي، وبحث تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وما يتطلبه هذا الدور من مضاعفة الجهود بين الغرف الخليجية باعتبارها الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي في الاتجاه الذي يخدم مصالح القطاع، ويعزز من مكانته وأهميته في الاقتصاد الوطني لكل دول المجلس، بالإضافة إلى مناقشة الأدوار التي يمكن أن تلعبها الغرف الخليجية في مجال دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف المواضيع الاقتصادية، ولاسيما فيما يتعلق بصياغة السياسات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية ووضع التشريعات والآليات التنفيذية لها.

كما بحث الاجتماع مقترحًا تقدمت به غرفة تجارة وصناعة عُمان لتقليص مدة رئاسة مجلس الاتحاد إلى سنة واحد، لتتناسب مع دورة قادة دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما سيتيح لرئيس الاتحاد إيصال صوت القطاع الخاص إلى المسئولين الخليجيين بصورة أكثر سهولة وانسيابية، وبحث المجلس تشكيل لجنة اقتصادية برئاسة الأمين العام لمجلس اتحاد الغرف الخليجية وعضوية عدد من ممثلي كل غرفة خليجية وتكون مسئوليتها بحث شئون اللجان القطاعية، بحيث تنشأ عنها عدد من اللجان المتخصصة في شؤون كل قطاع بحسب المستجدات والأهمية التي يشكلها كل قطاع، وجرى خلال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع الـ٣٨ الذي عقد بالكويت في مارس ٢٠١١م ومتابعة القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع، بالإضافة إلى متابعة قرارات وتوصيات اللقاء المشترك (٢٦) مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وتوصيات لجنة القيادات التنفيذية في اجتماعها (٢٨)، كما بحث الاجتماع برنامج عمل الأمانة العامة للاتحاد وإقرار الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٢م وناقش الاجتماع مسودة الاجتماع القادم لمجلس الاتحاد (٤٠) المقرر عقده في دولة الإمارات العربية المتحدة.

«الغرفة»: توافد الشركات الأجنبية إلى البحرين دليل على متانة الاقتصاد الوطني

أشادت غرفة تجارة وصناعة البحرين بالجهود التنموية التي تبذلها وزارة الصناعة والتجارة، وعلى رأسها الدكتور حسن بن عبدالله فخرو، ودورها الفاعل في جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط حركة النمو الاقتصادي والتجاري وتوفير مقومات العمل الاستثماري، واستقطاب الشركات الأجنبية والمشاريع ذات القيمة المضافة، وقالت إن توافد الشركات الأجنبية لفتح مشاريعها في مملكة البحرين يؤكد ما تتمتع به البلاد من ميزة تنافسية كبيرة، كما أنه يثبت ان البحرين مازالت الوجهة المثالية للأعمال والاستثمارات في المنطقة.

ولفتت الغرفة إلى أن من ضمن هذه المشاريع توقيع وزير الصناعة والتجارة عقداً لإقامة مشروع صناعي نوعي كبير لشركة (جِا. بي. اف – J B F) الاستثمارية الهندية في منطقة البحرين العالمية للاستثمار «BIIP» بمدينة سلمان الصناعية بالحد بمساحة تقدر بـ ٦٥ ألف متر مربع، منوهة بأن المملكة مازالت نقطة جذب للمشاريع والشركات بصورة مستمرة ومتزايدة، لما تقدمه من امتيازات وحوافز وتسهيلات كبيرة للمستثمرين من جميع أنحاء العالم رغم كل الظروف المحيطة، مشيرة إلى أن جهود وزارة الصناعة والتجارة والمسئولين فيها من وكلاء ووكلاء مساعدين أدت إلى توفير كل المقومات اللازمة لتوفير استثمار صناعي وتجاري ناجح في مملكة البحرين.

وأضافت ان الانجازات التي تتحقق للاقتصاد الوطني ترجع بالدرجة الأولى إلى توجيهات الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء في منح كل التسهيلات للاستثمارات المحلية والأجنبية، مشيدة في هذا الصدد بما تبديه الحكومة من تعاون ايجابي مع الغرفة، وقالت إن الحكومة الموقرة ممثلة في مختلف وزاراتها وهيئاتها تقدم تعاوناً بناء وتواصلاً مثمرًا في مختلف المسائل والمواضيع ذات العلاقة بتنمية دور هذه المؤسسة وجعلها قادرة بشكل ايجابي على تمثيل أعضائها، وتقوم أيضًا بالتصدي لكل المعوقات التي تعترض القطاع الخاص البحريني، مؤكدة في الوقت نفسه أنها على تنسيق مستمر مع كل الوزارات والهيئات المعنية في كل ما يتعلق بتصورات ومرئيات الغرفة تجاه تطوير القطاعات التجارية والصناعية في مملكة البحرين.

وذكرت الغرفة أنها تنظر إلى تعاونها مع وزارة الصناعة والتجارة على انه استمرار لتجسيد نهج التشاور والتنسيق، وان هذا التعاون قد وصل إلى مرحلة متقدمة جداً، مشيرة إلى أن الوزارة من خلال توجيهات الحكومة الموقرة تسعى إلى تهيئة الظروف الملائمة لقيام استثمار تجاري وصناعي ناجح في المملكة، فضلاً عن توفير الظروف والبيئة والمناخ الملائم للقطاع الخاص بالشكل الذي يمنحه هامشًا أكبر من القدرة على التحرك، مما سيؤدي إلى توفير مناخ أفضل للقطاع الخاص، ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توفير فرص العمل للمواطنين وتحريك عجلة النمو الاقتصادي.

منح مستثمري «أوراسكوم للإنشاء» سهمين بعد فصل نشاطي الأسمدة والمقاولات

أكد ناصف ساويرس، رئيس شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة أن قرار فصل نشاطي المقاولات والأسمدة ليس له علاقة بتوقيت معين وإنما إعادة هيكلة في ضوء تنامي كل نشاط بشكل منفصل وخاصة قطاع الأسمدة، حيث ستكون أوراسكوم للإنشاء ثالث أكبر مصنع للأسمدة في العالم.

وكشف ساويرس أنه لن يتم تقييم الشركة، حيث سيحصل كل مساهم في الشركة على سهمين، أحدهما في شركة الأسمدة والآخر في شركة المقاولات وسيتحدد سعر كل سهم بناء على جلسة استكشافية.. مشيراً إلى انه لن يتم إعادة تقييم الشركة لأنه ليس هناك تغيير في هيكل الملكية.

وأوضح في تصريحات وخاصة لـ «العربية» أن السوق هو الذي سيحدد سعر كل سهم، مؤكداً أن السهمين قيمتهما ستكون أفضل من قيمة السهم الواحد. وأشار ناصف ساويرس إلى أنه تم إعادة هيكلة الديون قبل خطوة التقسيم، حيث سيتحمل قطاع الأسمدة الديون لأنه القطاع الأكثر ربحية والذي لديه تدفقات نقدية أعلى.

وطالب ساويرس بضرورة عودة الأمن مرة أخرى لجذب الاستثمارات وأن يتم انهاء المشاكل المعلقة مع العقود الموقعة مع المستثمرين، هذا إضافة إلى ضرورة دعم قدرة المسئولين على اتخاذ قرارات بتشريع يعيد تعريف إهدار المال العام بحيث لا نحاسب مسؤولاً اجتهد على اتخاذ قرار غير صحيح حتى لو أدى إلى خسارة للمال العام وإنما يتم تغليظ العقوبات في حال كان هناك فساد. واستبعد ساويرس إفلاس مصر حيث إن ديون مصر بالنسبة إلى الناتج القومي اقل من اليابان والولايات المتحدة على سبيل المثال.. بل بالعكس مصر لا يزال لديها قدرة عالية على الاقتراض من الخارج بشرط ان تستقر الأوضاع الأمنية والسياسية.

وتوقع ساويرس نشاطاً كبيراً لقطاع المقاولات الفترة القادمة مع قوة وضع الشركة في السوق السعودية وفي مصر، إضافة إلى الاهتمام بالعراق وانتظار مشروعات جديدة في ليبيا وهذه ستكون في النصف الثاني من ٢٠١٢.

وحول تنامي التيار الإسلامي أكد ساويرس انه ليس قلقاً من ذلك وخاصة ان هناك تصريحات من بعض الأحزاب الدينية مطمئنة فيما يتعلق بالحفاظ على اقتصاد السوق والعمل على تحفيز الاستثمار. وقد أعلنت شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة أن مجلس إدارتها قرر التقدم إلى السلطات المعنية للموافقة على بدء إجراءات عملية فصل قطاع المقاولات عن قطاع الأسمدة.

وسوف تتقدم الشركة بطلب للهيئة المصرية للرقابة للبدء في إجراءات التقسيم، والتقسيم المقترح سينتج عنه شركتان الأولى وهي الشركة القاسمة شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة والتي ستمتلك قطاع الأسمدة، والثانية الشركة المنقسمة والتي ستمتلك قطاع المقاولات.

وبعد تنفيذ التقسيم ستستمر شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة مقيدة في البورصة المصرية، وسوف تستمر شهادات الإيداع الدولية مقيدة ومتداولة ببورصة لندن، وسيتم قيد الشركة المنقسمة التي ستمتلك قطاع المقاولات أيضاً بالبورصة المصرية، كما سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة مع بورصة لندن لقيد شهادات الإيداع الدولية للشركة المنقسمة، وذلك فور تنفيذ التقسيم.

وسوف تقوم شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة بدعوة مساهمي الشركة إلى اجتماع جمعية عامة غير عادية لاعتماد عملية التقسيم بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية، ومن المتوقع الانتهاء من هذه الإجراءات التنظيمية في الربع الأول من عام ٢٠١٢.